

المشاورات الإقليمية الإلكترونية لغرفة دعم المجتمع المدني

– تركيا (المجموعة الثانية)

ملخص تقرير المشاركين

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني في تركيا

فهرس

- 1 ملخص تنفيذي
 - 2 توزعت نقاشاتنا في المجموعة الثانية حول موضوعين مركزيين
 - 3 أولاً: غرفة دعم المجتمع المدني
 - 4 ثانياً: النقاشات الموضوعية
-

ملخص تنفيذي

والمختطفين وعدداً من القضايا التي تطال النساء والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. أما المجموعة الثانية فقد ركزت نقاشاتها على موضوعين اثنين: الغرفة نفسها والمسائل التي يجب التركيز عليها حتى نهاية العام 2020. تناولت مناقشة الموضوع الأول مسألة هوية الغرفة وإجراءاتها وهيكلتها الداخلية وشبكة العلاقات الخاصة بها. وأنت نقاشات الموضوع الثاني على مواضيع محددة ومنها الاقتصاد والعقوبات وشكل الحكم ومستقبله والحساسيات القومية والإثنية والطائفية والعدالة الإنتقالية.

جرت مشاورات إقليمية مع مجموعتين من ممثلي المجتمع المدني (50 مشاركاً) في حزيران/يونيو 2020. أجرت المجموعة الأولى تقييماً لمسار الغرفة (بما في ذلك قيم الغرفة المدنية والاجتماعية)، ووضعت تصوّراً للاستراتيجيات المستقبلية للغرفة وتدخلاتها (بما في ذلك دور الغرفة كمنصة للمناصرة) وآليات نشر مخرجات الغرفة وإيصالها إلى المجتمع المدني الأوسع. كذلك ناقشت المجموعة الروابط بين الغرفة والعملية السياسية. وتناولت النقاشات أيضاً الملفات الانسانية ومنها ملف المعتقلين

توزعت نقاشاتنا في المجموعة الثانية حول موضوعين مركزيين

ثانيا

حزمة المواضيع التي نجد
أهميّة التّمرّك حولها منذ
اليوم لغاية نهاية ٢٠٢٠

الأول

الغرفة المدنيّة (تناولها من
زوايا متعدّدة تشرح تباعاً)

وعلى هذا الأساس نضع التّصورات التّالية كإطارٍ تنفيذيٍّ مشتركٍ مع الدّعوة
لدعمه وتبنيه.

أولاً: غرفة دعم المجتمع المدني

هوية الغرفة تم التأكيد على:

- ◆ فهم الاختلافات وتنظيمها، والإقرار بأننا لسنا متشابهين ولسنا تحت ظروفٍ متشابهةٍ.
- ◆ الإقرار بأهميّة المرجعية القيّمة كواحدةٍ من معززات تدعيم المشترك وتنظيم المختلف عليه.
- ◆ تقوية الدور الاستشاري إلى الرقابي؛ وصولاً للمشاركة الكاملة.

البنية الداخليّة الإجرائيّة

- ◆ اعتماد حوكمةٍ رشيدةٍ تُبنى على الحوار المشترك بين الغرفة والرعاية تضمن اعتمادها كآلية تعاونٍ مستمرٍ، وبالتالي عدم ارتئانها لحالات الصّعود والهبوط في العمليّة التفاوضيّة.
- ◆ دعم بنية الحوكمة بأذرعٍ تخصصيّةٍ وشراكاتٍ تخصصيّةٍ، وهناك منابرٌ كثيرةٌ يمكن تضمينها هنا.
- ◆ تدعيم الواقعية من خلال متابعة وتقييم المسار وعدم المبالغة في التّوقعات.
- ◆ إدماج الشّخصيات المؤثّرة من مثقفين ومبدعين وصنّاع الرّأي العامّ.

شبكة العلاقات المتبادلة

- ◆ الأفراد والتّوسع، استمرار نهج مزيدٍ من التّضمين، وبخاصّةٍ في اللّقاءات الإقليمية والتّركيز على الدّاخل السّوريّ كأولويةٍ.
- ◆ التّعاون في مسائل التّرشيح وخيارات التّوسع عبر استشاراتٍ ضمن الغرفة وتقديم اقتراحاتٍ معلّلةٍ.
- ◆ تعزيز الشّراكة قبل وبعد اللّقاءات عبر التّواصل المجتمعيّ المباشر وغير المباشر لتحفيز الاهتمام بالعمل المدنيّ وبالعلاقة المدنيّة وتقليص الفجوة مع المجتمع السّوريّ.
- ◆ التّأكيد على أهميّة الموقع الإلكترونيّ بحالة إطلاقه ووسائل دعمه؛ ليضمن بيئةً تشاوريّةً تشاركيّةً.

ثانياً: النقاشات الموضوعية

تنظيمٍ منهجيٍّ للقضايا التي تبدو خلافيةً وتبويبها تحت العناوين التالية

- ◆ الملف الاقتصادي والعقوبات.
- ◆ شكل الحكم ومسألة الإدارات الموسّعة.
- ◆ الحساسيات القومية الإثنية والطائفية.
- ◆ العدالة الانتقالية، ونعتقد أن القضية هنا ستحتاج لتوسعٍ في النقاش العامّ تُدمج فيه البنى القانونية والمجتمعية وتضمن رؤيةً متكاملة الجوانب حول الموضوع.

أهمّ التوصيات مع الإشارة إلى أن العديد من الأسئلة ما تزال مفتوحةً للمتابعة

غرفة المجتمع المدني ومكتب المبعوث الخاص

- ◆ دعم إنجاز مرجعيةٍ قيمةٍ يمكن إنجازها بشكلٍ تشاركيٍّ عبر الفضاء الذي تضمنه الغرفة. وتكون أرضيةً لبناء أطر السياسة المدنية.
- ◆ إعادة التّركيز على استكمال البنية الداخلية وأليات الرّبط مع المجموعات الإقليمية، واستغلال الفضاء الإلكتروني بشكلٍ مُنظمٍ.
- ◆ الاستمرار في النقاش المعمّق للبنية تحضيراً لأوراق اللقاء ل 11 مستقبلاً.
- ◆ رعاية التّواصل المباشر ما بين الغرفة و"ممثلهم" أعضاء التّلت التّالث من اللّجنة الدّستورية.
- ◆ (تمّ ذكر ممثليهم للتأكيد أن عليهم التّسيق والعمل مع المنظّمات المشاركة ضمن غرفة دعم المجتمع المدني، رغم المحاصصة الدّولية التي حصلت أثناء اختيارهم)
- ◆ فتح حواراتٍ من قبل المجتمع المدني حول المواضيع الكبرى الدّستورية، والتي ستساهم في دفع عجلة اللّجنة الدّستورية. .

ما يمكن توقعه من المجموعة الأممية والدول الداعمة:

- ◆ تحريك اللجنة الدستورية والإسهام في تفكيك آلية التعتيل (نقاش آفاق المساهمة المدنية في ذلك).
- ◆ توسيع النقاش العام حول باقي بنود القرار 2254 بالتوازي مع كسر حالة الجمود والتعتيل في اللجنة الدستورية وفتح مداخل إضافية للحل.
- ◆ استكمال الدعم للآليات الدولية والمنظمات السورية التي تعمل على توثيق الانتهاكات، لضمان محاسبة كل المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت منذ ٢٠١١ ومن كل الجهات.
- ◆ استمرار العمل والدعم لملف المعتقلين والمفقودين في سوريا دون عمليات تبادل بين القوى المسيطرة، وإنما بتوضيح مصيرهم والإفراج عنهم، والضغط لزيارة الصليب الأحمر إلى المعتقلات العلنية والسرية.
- ◆ مساعدة السوريين خارج سوريا بالصعوبات التي يواجهونها من الحصول على أوراق قانونية، وأيضاً حماية ممتلكاتهم داخل سوريا.
- ◆ متابعة ملف العائدين إلى سوريا بظروف مختلفة، وضمان حمايتهم وحققهم للوصول للخدمات والحماية دون تمييز.

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢٠

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال